

بين يدي الكتاب

بسم الله ، والحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ،
الرحمة المهداة .

وبعد ، فإنني لست من أهل الفقه ، ولأنا من رجال الاقتصاد
فإذا كنت قد سمحت لنفسي أن أتكلم في شئون المال فإنني
أتكلم في حدود رجل مسلم عامل في خدمة العلم في ميدان
التاريخ . فأنا أورد هنا ما تيسر لي من علم بتاريخ البشر وتاريخ
المال ، وما وصل إليه علمي من آراء غير المسلمين في شئون
المال والمعاملات المالية .

ومن المعروف أن تجارب المسلمين في شئون المال
والمعاملات المالية قليلة جدا ، نتيجة للظروف السياسية التي
خضعت لها أمم الإسلام . فلا شركات ولا مشروعات ذات
رءوس أموال ضخمة ولا مساهمات أو مشاركات كما نجد في
تاريخ الغرب في الجمهوريات التجارية الإيطالية وقطلونية وجنوبي
فرنسا ، ابتداء من القرن الحادي عشر الميلادي ، وماتلا ذلك
من نشاط تجاري ومالي ، بلغ أحجاما ضخمة في أسبانيا والبرتغال
خلال القرن السادس عشر الميلادي ، ثم نشاط حركات
الاستكشاف وفتح أبواب العالم الجديد أمام أهل الغرب
واجتهادهم في النهوض بفنون الملاحة وبناء السفن وما أعقب
ذلك من قيام مشروعات استعمارية ثم شركات تجارية استعمارية
في إنجلترا وهولندا وفرنسا ، وكل ذلك دخل بالعالم في عصر
جديد من المعاملات المالية التجارية ، ونتيجة لهذا تحرك الفكر

الاقتصادى فى بلاد الغرب حركة واسعة ، وظهرت نظريات وآراء أشرت إليها فى هذا الكتاب ، وانتهى الأمر فى أيامنا هذه إلى نظام مالى رأسمالى محدد المعالم والقواعد يقوم أساسا على الربا وما يتبعه من نظم البنوك وأساليبها فى تنمية المال بوسائل إنسانية وغير إنسانية مما انتهى بالعالم كله إلى أن صار اليوم فى قبضة النظام الربوى . فالمال اليوم هو السيد الأعلى ، وهو الذى يقرر مصائر الأفراد والأمم بل هو الذى يحدد معايير الأخلاق ، ومن ثم فهو يحدد مصائر البشر . وهذا هو الذى أعرض له فى بعض صفحات هذا البحث .

وقد تحدث فقهاؤنا القدامى فى شئون المال والمعاملات المالية فى حدود ما عرفته عصورهم ، ولهذا فقد وقفت آراؤهم عند آفاق تلك العصور وأنواع المعاملات المالية المحدودة التى عرفوها .

ونحن نعرف أن فيما عدا أحكام الشريعة المنزلة فى القرآن الكريم والمكملة بالحديث النبوى الشريف ، فإن كل شىء موضع أخذ ورد ومناقشة وتبادل الآراء .

وكل ما تقرؤه هنا هو رأى ، وهو مجرد فتح لباب المناقشة فى شئون المعاملات المالية . وأنا لأعرف فى هذا الموضوع الشاسع إلا ما ترى هنا ، وليس عندى غيره ، وأنا لأتمسك برأى بل أنا أقول كلمتى وأدع الميدان مفعوفا لمن هم أعلم منى وأقدر ليقولوا ما يريدون .

والعلم اجتهاد . وهذا هو اجتهادى أو جهدى، وهو قليل . أقوله محمدا على الله ، وله سبحانه ومنه التوفيق وهو جل جلاله من وراء القصد والنية .

وسلام الله عليكم ورحمته وبركاته

القاهرة ابريل ١٩٨٦

المؤلف

وجه الصورة

أنت ياسيدى القارىء تقرأ إعلانا لأحد المصارف يدعوك فيه إلى أن تودع مالك عنده ، ويعطيك - طواعية - ربحا سنويا ثابتا - وأنت تحقد أن هذه معاملة مالية سليمة لا ضرر فيها . فأنت لم ترغب البنك على أن يعطيك نسبة معينة من الأرباح ، ولكنه هو الذى دعاك وأنت استجبت دون أن تكون هناك أبسط مظنة فى أنك تستغل حاجة إنسان إلى المال .

ولكن هذا ياسيدى وجه واحد من الصورة ولا بد أن ترى الوجه الثانى من الصورة حتى تكتمل لديك صورة المعاملات المصرفية الربوية الراهنة .



ظهر الصورة

في وجه الصورة أنت ياسيدى مواطن عندك مال زائد على حاجتك وأنت تودعه في بنك دعاك إلى الايداع عنده طوعية منه دون ضغط منك أو محاولة استغلال .

والآن أنت أدت الصورة لترى الوجه الثانى .

فلننظر فيما يفعل البنك بمالك البرىء .

إننا نعيش فى عصر نشاط اقتصادى ضخّم يستلزم إقامة مشروعات صناعية وزراعية - أو مالية - كبرى . ولا مفر من القيام بهذه المشروعات وإلا تأخر الوطن وصار فريسة لغيره .

والمشروعات اليوم تتطلب عشرات الألوف بل مئاتها حتى الملايين ، وليس فى الدنيا صاحب مشروع يملك كل المال اللازم لمشروعه وما لا بد منه من نمو وتوسع ، ولهذا فلا بد من اقتراض المال . وهنا تكون ضرورة اللجوء إلى البنوك .

وهنا يتغير وجه البنك ومن يعاملك فيه .

فالوجه الباسم الذى تلقى منك وديعتك وشكرك وأوصلك إلى الباب فى أدب بالغ يتحول إلى وجه جهم عابس قاس ، يطالب المقترض بنسبة ربح لا تقل عن ستة عشر فى المائة ، وهى أرباح مركبة ، أى أن الربح يضاف إلى رأس المبلغ المقترض ويصبح ديناً ، ومادام قد أصبح ديناً فهو يربح أيضاً بنفس النسبة ، والشهور

تتوالى والسنوات تتسارع ، والذي اقترض ألفا يجد أن دينه قد أصبح ألفين ثم ثلاثة آلاف ثم أربعة وهكذا .
وإذا اقتدر المقترض على السداد سارت الأمور في طريقها وإن كان في الواقع قد دفع - وعليه أن يدفع - أضعاف ما أخذ .

اما إذا توقف عن السداد لأي سبب فهنا يهبط سيف الجلابد ، والمدين وكل ما يملك يحالان إلى رجال الحجز ، وياع للمدين كل ما ملكت يداه . المهم أن يستوفى البنك ماله .

وذلك هو وجه الصورة الآخر .
ولا بد أن ننظر في الوجهين معا حتى يصح حكمك على نظم المال الربوية الراهنة .

